محاضرات التاريخ السياسي للجزائر 02

المحاضرة 01: الإلتجاء إلى سياسة السلب و النهب

إنه لمن الواضح أن أعيان مدينة الجزائر قد قبلوا بفكرة التفاوض مع الفرنسيين و تسليم مدينة الجزائر إليهم بدون مقاومة، و ذلك لقناعتهم أن الفرنسيين ينتمون إلى أمة متحضرة و أنهم جاءوا لكي يحرروا الجزائر من الهيمنة التركية. لكن أملهم خاب في الفرنسيين، فقد جاء الجيش الفرنسي ليبقى في الجزائر و ينهب و يصادر جميع الأموال و الخيرات التي فيها.

و تأكد جشاعة الفرنسيين و تهافتهم على الثروة و خيرات الجزائر يوم هرع رجال الجيش الفرنسي إلى كنوز قصر الداي و الإستلاء عليها ثم تهريبها إلى فرنسا، حيث استولوا على :

* 07 أطنان و 312 كغ من الذهب (من قصر الداي) .
* 108 طنا و 704 كغ من الفضة (من قصر الداي) .
* 24.700.000 فرنكا قيمة الذهب من الخزينة.
* 52.723.984 فرنكا قيمة الفضة من الخزينة.
* 80.000.000 فرنكا فرنسي من العملات الأجنبية.

و قدر أرسلت هذه الأموال على ظهر (05) بواخر فرنسية، و تبلغ قيمة المبلغ الإجمالي لهذه المسروقات 4.868.794.452 فرنكا فرنسيا. و لعل الأمر الذي زاد خطورة هو أن قادة الجيش الفرنسي و كبار رجال الأعمال أو التجار قد قرروا انتهاج سياسة احتلال الجزائر و تجريد الجزائريين من اراضيهم، و قد قام بهذه العملية الجنرال "كلوزيل" و هو أول جنرال يعين حاكما عاما للجزائر من شهر سبتمبر 1830 إلى غاية فبراير 1831.

معالم الإدارة في عهد النظام العسكري 1830 – 1870

الحاكم العام: أحدث هذا المنصب بعد صدور قرار ضم الجزائر في 22 جويلية 1834، و يتم اختياره من بين كبار الضباط الذين سبق لهم العمل في الجزائر و حاربوا أهلها، مما أكسبهم خبرة واسعة عن عادات و تقاليد و لغة أهل البلد، و له السلطة الكاملة في كل أمور الجزائر السياسية و الإقتصادية و العسكرية.

ألغي المنصب في عهد نابليون الثالث سنة 1858 و عوض بمنصب وزير الجزائر، النظام الإمبراطوري تراجع عن هذا القرار بإعادة منصب الحاكم العام، و استمرت المستوطنة تدار بهذا النظام حتى مجيء الجمهورية الثالثة، كان بجانب الحاكم العام مجلسان يساعدانه في إدارة شؤون الجزائر و هما المجلس الإستشاري و المجلس

الأعلى للحكومة، فكانت وظيفة الأول دراسة المسائل الإجتماعية و الإقتصادية و الإدارية، أما الثاني فتتلخص وظيفته في دراسة الضرائب و تحضير الميزانية .

الإدارة المحلية: اعتمدت بالدرجة الأولى على نظام المكاتب العربية للتغلب على الصعوبات التي واجهت الحكم العسكري الفرنسي، و مر هذا التنظيم بعدة مراحل ففي الأولى ظهر ما عرف بالديوان العربي و ضم مجموعة من المترجمين و المختصين في الشؤون العربية سنة 1833، و كانت وظيفة هذا الديوان جمع المعلومات عن الجزائريين، في 1837 تحولت هذه الهيأة إلى إدارة للشؤون العربية، مسؤولة عن تسهيل عملية الإتصال برؤساء العشائر و التفاوض معهم.

إلا أن أهم تطور عرفه هذا النظام كان في عهد الجنرال "بيجو" حين أسس بصفة رسمية نظام المكاتب العربية (1844)، في كل مكتب عدد من الموظفين برئاسة ضابط فرنسي برتبة عقيد، و مترجم و حارس و كاتب و قاضي و محمل الضرائب و طبيب، و بناءا على القرار الوزاري فإن مهمة المكاتب العربية هي:

- مراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القياد مع تعيين و خلع هؤلاء.
- جمع الضرائب من الأهالي و تسليط العقوبات على المخافين.

جمع المعلومات ذات الطابع السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي التي تخدم الإدارة الفرنسية.

نظام المقاطعات (العمالات): عرفت الإدارة المدنية تطورا بصدور المرسوم الملكي في 15 أفريل 1845، الذي بمقتضاه تم انشاء الحكم المدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوربية، كما تقرر إنشاء ثلاث مقاطعات بالجزائر هي: الجزائر – وهران– قسنطينة. و في هذه المقاطعات توجد أراضي تخضع للحكم المدني و أخرى للحكم العسكري و أخرى للحكم المختلط.

و ابتداءا من يوم 09 ديسمبر 1848 قررت الحكومة الفرنسية تطبيق نفس النظام الإداري الموجود في فرنسا و ذلك استجابة لرغبات المعمرين الأوربيين في الجزائر. حيث تم استبدال المقاطعات بنظام العمالات و إنشاء منصب عامل العمالة، و كان يخضع لوزير الحربية ما عدا ما يتعلق بأمور الاستيطان.

كانت كل عمالة تضم مجلسا يتكون عامل العمالة و ثلاث أعضاء، زيادة على هذا المجلس كان هناك ملسا منتخبا هو المجلس العام و كان بمثابة برلمان مصغر للمعمرين. وكان عدد الاعضاء 15 عضوا ومن مهامه النظر في الميزانيه واوجه صرفها وقد وصل عدد اعضاء هذا المجلس في عمالة الجزائر سنة 1858 الى 18 و ارتفع إلى 25 عضوا سنة 1860. ويدخل ضمن هذا العدد اثنان من المسلمين ويهودي واحد يتم تعيينهم من قبل الامبراطور الذي يختارهم من الاعيان لمده ثلاث سنوات.

البلديات: ظهرت في بدايه الوجود الفرنسي ما يسمى باللجان البلديه المدن الكبرى لكن سنه 1834 انشئت البلديات في المدن الكبرى وارتفع عددها من 47 في سنة 1856 ليصل 71 بلدية سنة 1863. و تقرر سنة 1866 ان يقوم الامبراطور بتعليم رئيس البلديه ونوابه في حين يقوم رئيس العماله لتعيين بقيه اعضاء مجلس البلدي لمده خمس سنوات كان الفرنسيون ينتخبون ممثلينهم في هذه المجال وقد عينت السلطات الاستعماريه بعض الجزائريين كمستشارين بلديين.

وكاله مهمه هذه المجالس البلديه دراسه ميزانيه و السهر على المرافق العامه وتنشط الاسواق والمحافظه على الطرق ورعايه التعليم، و في سنة 1868 ظهرت البلديات المختلطه في المناطق التي مسيطر عليه العسكريون. وكانت لها لجان تسييرها وهي تتالف من ضباط ومستشارين اوروبيين ومسلمين ويهود.

نظام المكاتب البلدية: هي وحدات لاداره القبائل . اذ كان المسؤولون الفرنسيون يقومون بزيارات اسبوعيه لهذه القبائل ويفرضون الضرائب والعقوبات والغرامات وفي نفس الوقت يقومون بجمع المعلومات. ولعبت شخصيه القايد او ما يسمى المساعد البلدي دورا كبيرا في هذا النظام. وكاله مهنته مساعده المبعوثين الفرنسيين في جمع الضرائب واحصاء السكان وتقديم المعلومات عن الغائبين وكان على راسي كل دوار قائد، ولما عم النظام المدني، اصبح الجزائريون يخضعون اداريا لسلطه البلدية بواسطه القياد ورؤساء القبائل واعوانهم.